مجلـــة كليـــة التربيـــة طرابلـــس

Journal of the Faculty of Education Tripoli

الإتجاهات الخاصة بمشاركة المرأة الليبية في العملية السياسية

عبدالسلام سالم مسعود البوسيفي
قسم السمع والنطق، كلية التقنية الطبية طرمان، جامعة صبراتة، صرمان، ليبيا
البريد الإلكتروني: z5973481@gmail.com

Article history
Received: Apr 18, 2024 Accepted: Apr 24, 2024

الملخص:

حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المرأة في الحياة السياسية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي لبلوغ أهدافها، كما استخدمت أداة الاستبانة والملاحظة في جمع البيانات والمعلومات، بعينة بلغت (200) من طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس، كما استخدمت عددا من الأساليب الإحصائية منها المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والنسبة المئوية، والوزن النسبي، ومعامل الارتباط بيرسون، ومعامل الثبات ألفاكرونباخ، ومعامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية، واختبار (ت) وأسفرت نتائجها عن وجود إجماع كبير من أفراد عينة الدراسة على أهمية دور المرأة بما يتناسب مع الضوابط الشرعية وبما لا يتعارض مع طبيعة المرأة التي فطرها الله عليها، كما أشارت إلى احترام حقوق المرأة وحمايتها، كما أسفرت نتائج هذه الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور / إناث).

الكلمات المفتاحية: الاتجاهات، المشاركة، العملية السياسية.

Trends in Libyan Women's Participation in Political Process

A B S T R A C T:

This study aims to identify the role of women in political life. It used the descriptive analytical approach to achieve its goals. It also used the questionnaire and observation tool to collect data, with a sample of (200) students from the Faculty of Economics and Political Science at the University of Tripoli. The study used a number of statistical methods. These include the arithmetic mean, the standard deviation, the percentage, the relative weight, the Pearson correlation coefficient, the Cronbach's alpha reliability coefficient, the reliability coefficient using the split-half method, and the t-test. The results showed that there was a large agreement among members of the study sample on the importance of the role of women in political life in proportion to with legal controls and in a way that does not conflict with the nature of women that God has created. It also indicated to the respect for women's rights and their protection. The results also revealed the absence of statistically significant differences in the level of responses of the study sample members, which is attributed to the gender variable (males/females).

Keywords: Trends, Participation, The Political Process.

المقدمة:

إن أصل مفهوم المشاركة السياسية غربي فهو نتاج الديمقراطية الغربية، ويعد مفهوم المشاركة السياسية أحد المفاهيم المثيرة للجدل والخلاف في الرأي بين الباحثين السياسيين والكتاب المهتمين بالشأن العام على حد سواء، فالبعض يقصر هذا المفهوم على مجرد السلوك السياسي للمواطنين في الحياة السياسية ومن هؤلاء الكتاب (لوسيان باي) الذي عرف المشاركة السياسية بأنها تعني مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية.(Luian, W.Pye 1966,P:32) ويتسع هذا المفهوم لدى البعض ليشمل السلوك السياسي للمواطنين في صنع السياسة العامة واتخاذ القرارات على كافة المستويات من خلال المجالس المنتخبة فيعرف الدكتور كمال المنوفي المشاركة السياسية من خلال مزاولة الفرد لحق التصويت، أو الترشيح للهيئات المنتخبة، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين، أو الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني.(المنوفي، 1979، ص: 78) ويتضمن هذا المفهوم لدى البعض الآخر تلك المشاركة الطوعية من جانب المواطنين في صنع السياسة العامة واتخاذ القرارات واختيار النخب الحاكمة على كافة المستويات، ويعرفها (مايرون واينر) هي أي فعل طوعي ناجحاً كان أم فاشلاً، منظم أم غير منظم، عرضياً أم متواصلا، مستخدماً وسائل شرعية أو غير شرعية القصد منه التأثير في انتقاء السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على

أعلى مستوى حكومي محلياً كان أم وطنياً.(Myran Weine, 1971,p:164) كما يربط البعض في إطار تعريفه للمشاركة السياسية بين السلوك السياسي للمواطنين وعدة متغيرات أخرى مؤثرة تشمل الوعي والاهتمام السياسي لدى الأفراد وكذلك اتجاهاتهم وآرائهم إزاء مفردات البيئة السياسية المحيطة، وفي الواقع نلاحظ عند مراجعة الأدبيات العربية والغربية المعاصرة أن مفهوم المشاركة السياسية يتضمن كافة الأبعاد والمستويات السابق ذكرها، فالسلوك السياسي للمواطنين في أي مجتمع معاصر يصعب تفسيره بمعزل عن دراسة درجة الوعي والاهتمام السياسي للأفراد، كما يصعب أيضاً تفسير السلوك السياسي للمواطنين بمعزل عن معرفة اتجاهاتهم وآرائهم إزاء مفردات البيئة السياسية المحيطة بما تشتمل عليه من نظام حاكم وأحزاب سياسية، ونظام انتخابي، وآليات صنع القرار، وجدوى ممارسة الحقوق الانتخابية، إضافة إلى ما تتبناه الدولة من تشريعات وقوانين وأطر مؤسسية تسهم في تنظيم الممارسة الديمقراطية.(عبد الغفار، 2009، ص:58) ويلاحظ أنه بالرغم من كثرة التعاريف التي أعطيت لمفهوم المشاركة السياسية إلا أن أغلبها لم تشير إلى موقع المرأة منها ولعل التعريف الأقرب الى الإقرار بحق المرأة في المشاركة السياسية من خلال الإقرار بما يجب أن تتضمنه هذه المشاركة من تكافؤ الفرص الممنوحة لجميع المواطنين وقيامها على أساس عدم التمييز واللذان يعدان الأساس في مشاركة المرأة السياسية وهو ما ذهب إليه كل من الدكتور(داوود الباز، والدكتور عمر الخطيب) حيث عرف الأول المشاركة السياسية بأنها إعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم والإسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه، إذ يكون بإمكانهم صياغة الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية على النحو الذي يرغبون الحياة في ظله. (الباز، 2002، ص:15) أما الثاني فقد عرفها على أنها ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لأفراد الشعب وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد، وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها وإطلاق قواها الخلاقة بما يحقق أهدافها المرجوة.(الخطيب، 1982، ص: 15) ومن تلك التعاريف نستنتج أن مصطلح المشاركة السياسية لا يعني هو الذهاب للإدلاء بالصوت في عمليات الاقتراع النيابية وحسب وإنما يندرج تحت هذا المفهوم من الحقوق والأنشطة والممارسات بما في ذلك حق المرأة في التصويت، والترشيح وممارستها لذلك في إطار جميع العمليات الانتخابية للبرلمان، والنقابات المهنية، والمجالس الإدارية للمؤسسات والحكم المحلي والاتحادات وغيرها من هيئات التمثيل والتوجيه في المجالات الإدارية والتنظيمية وذلك على قدم المساواة مع الرجل وبدون أي شكل من أشكال التمييز والتحيز.(العزاوي، 2012، ص:5) وعلى عكس ذلك تماما يرى البعض أن المشاركة السياسية اقتصرت في بدايتها على حق التصويت أو الانتخاب للرجال، وتحت ضغط الحركات الاجتماعية والسياسية ومع ظهور الأحزاب السياسية خاصة في أوروبا تطور مفهوم المشاركة السياسية واتخذت هذه المشاركة مظاهر متعددة فاتسع مفهوم الاقتراع العام الحر والمباشر وتعمم على أغلب الدول والأنظمة السياسية وشمل كافة الشرائح الاجتماعية، وانتشرت النشاطات السياسية، والتظاهرات، وتكوين النقابات، والجمعيات باعتبارها تعبيرات مختلفة للمشاركة السياسية التي تفترض التأطير والشعور بالالتزام والمسؤولية.(شقير، 2009، ص: 125) كما تقتضي المشاركة السياسية وجود مجموعة بشرية تتكون من المواطنين والمواطنات يتوفر لديهم الشعور بالانتماء إلى هذه المجموعة البشرية وضرورة التعبير عن إرادتها متى توفرت لديهم الإمكانيات المادية والمعنوية ووسائل أو آليات التعبير، وعلى هذا الأساس يجري وصف النظام الديمقراطي على أنه النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة هادفة من جانب المواطنين في عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين.(بيبرس وآخرون، 2009، ص: 4) كما يرى الهمالي أن السلوك السياسي يرتبط بالسلوك الإنساني العام الذي تحدده النظم الاجتماعية، فالنظام الاجتماعي هو الذي يحدد طبيعة وشكل المشاركة وفعاليتها وحيويتها أو عدمها.(عرابي وآخرون، 1983) أما عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية فتعتبر مشاركة المرأة في الحياة

السياسية قضية جدلية منذ الأزل، حيث اتجهت بعض الآراء وخاصة تلك الآراء التي تتبنى المنظور الغربي إلى تبني فكرة حرية المرأة في خوض غمار العملية السياسية أسوة بالرجل، وهناك من اتجه إلى خلاف ذلك ليس تقليلا من قدر المرأة واستخفافا بحقها وإنما صيانة وحماية لها وصونا لكرامتها وحرصا على راحتها وهذا لا ينزع حقها في الانتخاب واختيار من يمثلها، وبين هذا وذاك يظل الجدل قائما بين هاذين الرأيين، وعليه اتجه العديد من الباحثين والمهتمين بهذا الجانب على دراسته للتعرف أكثر على آراء بعض المختصين والمهتمين بهذا الشأن نحو قدرة المرأة على خوض غمار العملية السياسية بجميع أعبائها، ولذلك قام الباحث بإجراء هذه الدراسة لتسليط الضوء بشكل أكبر على هذا الموضوع والتعرف أكثر على واقع مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

مشكلة الدراسة:

ما زال موضوع مشاركة المرأة في صنع القرار موضوعا جدليا يستحوذ اهتمام الناشطين في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة ذلك خاصة في المنطقة العربية التي تشهد حراكا سياسيا حادا بين مكوناتها مما يستوجب استنفار كل الطاقات البشرية لإرساء الاستقرار فيها بما في ذلك الحاجة لدور المرأة التي شاركت في بعض التحركات الشعبية في الدول العربية، تلك الدول التي ما زالت تبحث في صراع عنيف عن إمكانية إحلال السلام فيها، والمراقب العام لما يحدث في منطقتنا العربية والجميع ما زال يطرح ذات التساؤل الذي يلح علينا دائماً هو أنه على الرغم من كافة الدراسات التي أجريت بشأن المشاركة السياسية للمرأة والندوات والمؤتمرات التي عقدت لتداول هذه القضية إلا أننا نلاحظ في بعض المجتمعات بدأت تعين النساء في بعض المجالس والهيئات كذلك البرلمانات بدأت تفسح المجال للمرأة ولو بصورة رمزية ونخبوية، ويمكن القول بصورة عامة أن بعض الحواجز التي كانت قائمة منذ ما يقرب من عقدين قد تلاشت نسبيا، لكن ما سبق لا يعني أن الوضع الحالي يدعو للاسترخاء بل على العكس فإن الوضع الحالي يطرح تساؤلات من نوع جديد بشأن نسبة مشاركة المرأة، ومستوى أدائها وكيفيته ومدى قدرتها على التأثير في الحياة السياسية، والحزبية، ومؤسسات المجتمع المدني، ومدى صلتها بالنضال القائم من أجل الحريات العامة وحقوق الإنسان في المجتمعات العربية، وهل يمكن تأطير عمل النساء كي يمثلن نصف الهيئة الناخبة.؟ لذلك أقر المؤتمر العالمي الرابع للمرأة منذ (14) سنة (بجين، 1995) بضرورة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وتولي المناصب السياسية والتزمت بذلك العديد من الدول، لكن مازال وضع المرأة في المنطقة العربية مقارنة بباقي دول العالم أقل بكثير من إمكانية الوصول إلى المناصب القيادية السياسية والمشاركة في عملية صنع القرار من زاوية تمثيل المرأة في السلطات الرئيسية الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية وإذا أخذنا تمثيل المرأة في المجالس النيابية نجد أن نسبة تمثيلها في الدول العربية تعد من أدنى النسب على مستوى العالم مع الأخذ في الاعتبار التفاوت فيما بين الدول العربية في هذا الصدد، وإذا أخذنا تمثيل المرأة في المجالس النيابية نجد أن نسبة تمثيلها في الدول العربية تعد من أدنى النسب على مستوى العالم مع الأخذ في الاعتبار التفاوت فيما بين الدول العربية في هذا الصدد، فبعض الدول لا تسمح بتولي النساء فيها مناصب قضائية، كذلك أن عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب وزارية محدود للغاية، وتترك بعض الوزارات تحديدا لكي تشغلها النساء ناهيك عن شبه انعدام وجودها في مناصب المحافظين وفي المناصب العسكرية والأمنية.(شلق، 2017) واستنادا لكل ما سبق قام الباحث بدراسة عدد من الآراء المعنية بمشاركة المرأة في العملية السياسية والتي أيدت بعضها ضرورة خوض المرأة العربية غمار العملية الانتخابية، حيث اتجهت بعض الآراء الى قدرة المرأة على الوصول الى السلطة وتقلدها المناصب القيادية أسوة بأخيها الرجل، والرأي الآخر يرى بعدم قدرة المرأة على ذلك نتيجة لطبيعتها والدور الطبيعي الذي فطرها الله عليه

وهو تربية الأجيال وصناعة القادة وبناء المجتمعات، حيث يرون هذا الدور أكثر أهمية من مشاركتها في الحياة السياسية وبين هذا وذاك يظل الجدال قائما في هذه المسألة ولن ينتهى الجدال فيها، لذلك يرى الباحث ضرورة تسليط الضوء أكثر على هذه القضية ونتيجة لما استقر في نفس الباحث من معلومات وملاحظات أيدت كلها أهمية هذه الدراسة التي تهدف إلى دراسة والتعرف على دور المرأة في الحياة السياسية، قام الباحث بإجراء هذه الدراسة لتسليط الضوء بشكل أكبر على قضية مشاركة المرأة في هذه العملية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة الحالية في عدة نقاط والذي يمكن توضيحها على النحو التالي :

1. تفيد الدراسة في رصد الواقع الميداني لاتجاهات مشاركة المرأة السياسية بين القبول والرفض.
2. أصالة الدراسة إذ تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القلائل إن لم تكن الأولى في البيئة المحلية التي تدرس مشاركة المرأة في العملية السياسية في البيئة المحلية.

أهداف الدراسة:

يحاول الباحث في هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية :

1. التعرف على واقع مشاركة المرأة في العملية السياسية.
2. الكشف عن الفروق في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور / إناث).

تساؤلات الدراسة:-

يسعى الباحث في هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلات الدراسة التالية :

1. ما هي اتجاهات طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس نحو مشاركة المرأة في الحياة السياسية؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور / إناث)؟

مصطلحات الدراسة:

ومن هذه المصطلحات المصطلحات الآتية:

الاتجاهات: هي مجموعة من استجابات القبول أو الرفض التي تتعلق بموضوع معين أو موقف ما يقبل المناقشة. (منسي،1990، ص: 206)

التعريف الإجرائي للاتجاهات: هي آراء بعض طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس تجاه مشاركة المرأة في العملية السياسية.

المشاركة السياسية: تتنوع مفاهيم المشاركة السياسية باختلاف الاتجاهات الفكرية، والأيدولوجية لأصحاب تلك المفاهيم، وتعني اصطلاحا بأنها العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر والواعي في صياغة نمط الحياة في النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.(أحمد، 2007) ويعرفها (Sydney Verba) بأنها هي الأفعال القانونية

التي يقوم بها مواطنون مستقلون وهي أفعال موجهة مباشرة بدرجة أو بأخرى نحو التأثير على الأفراد الحكوميين.(نش، 2012)

التعريف الإجرائي للمشاركة السياسية: هي المشاركة في بناء الإطار السياسي العام للدولة عن طريق الانتخاب، أو التصويت، أو الترشح.

حدود الدراسة:-

وتتمثل حدود الدراسة في :

- **الحد الموضوعي:-** والذي يتمثل في الاتجاهات الخاصة بمشاركة المرأة الليبية في العملية السياسية.
- **الحد المكاني:** والذي يتمثل في طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس.
- **الحد الزماني** :- خلال العام 2023م.
- **الحد البشري** :- والذي يتمثل في عدد من طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس.

الإطار النظري:

الاتجاهات:

تمثل الاتجاهات إحدى العناصر المهمة التي يسعى المختصون لها خاصة في ميدان التربية الخاصة للتعرف إليها وذلك بسبب ما تمثله من أهمية ينعكس أثرها على الاستقرار النفسي، والاجتماعي، والانفعالي للمعوقين من جهة وعلى تخطيط برامجهم التربوية والخدمات المقدمة لهم من جهة أخرى.(السرطاوي، 1988) ويعتبر علماء النفس أن مصطلح الاتجاهات من أبرز المفاهيم التي لا غنى عنها في مجال علم النفس المعاصر، وليس ثمة مصطلح واحد يفوقه في عدد المرات التي استخدم فيها في الدراسات، فقد كانت طبيعة الاتجاهات ووظيفتها موضع الاهتمام الرئيسي لعلماء النفس الاجتماعيين على مر السنين لأنها معقدة ومثيرة للاهتمام ولها دلالة اجتماعية مهمة.(همشري، 2003) ومن خلال نمو الفرد يتكون لديه اتجاهات نحو الأفراد، والجماعات، والمؤسسات، والمواقف الاجتماعية، والحقيقة أن كل ما يقع في المجال البيئي للفرد يمكن أن يكون موضوع اتجاه من اتجاهاته، مثال ذلك: الدين، الزواج المبكر، الزواج من امرأة تعمل، تنظيم النسل إلى غير ذلك من الأمور، ولهذا تعتبر الاتجاهات من أهم محركات السلوك الإنساني، ومؤشر مهم من مؤشرات نمو الشخصية.(حبيب، 2006)

تعريف الاتجاهات:

تعرف الاتجاهات بأنها: استعداد نفسي أو تهيؤ عقلي عصبي قابل للاستجابة الموجبة أو السالبة نحو أشخاص، أو موضوعات، أو مواقف، أو رموز في البيئة التي تستثير هذه الاستجابة.(سمارة وآخرون، 2008)

أهمية دراسة الاتجاهات:

أشار همشري (2003) إلى أهمية دراسة الاتجاهات إذ تعد من أهم نواتج عملية التنشئة الاجتماعية إذ تتكون لدى كل فرد، وبالتالي تلعب الاتجاهات دورا هاما في تحديد سلوكنا، فهي تؤثر في أحكامنا وإدراكنا للآخرين، وهي تؤثر

على سرعة وكفاءة تعلمنا، وهي تساعد في تحديد الجماعات التي نرتبط بها، والمهن التي نختارها، بل وحتى الفلسفة التي نعيش بها، كما إنها تعمل على إشباع كثير من الدوافع والحاجات النفسية والاجتماعية لدى الفرد.(همشري،2003)

أنواع الاتجاهات:

تتأثر اتجاهات الفرد بالبيئة التي يعيش فيها، فقد أكدت(1972) Evans على الظروف البيئية، وجوانب الاتجاه الذي يحمله الفرد، وذكرت أن الاتجاه يظهر تبعا للظروف المحيطة بالفرد، ويكون سلوك الفرد ناتجا عن ذلك الاتجاه، حيث إتفق (1973) Wright مع Evans في هذا الصدد وأشار الى أن الاتجاه هو حصيلة خبرة الفرد، وشخصيته، وعمره الزمني، كما وجد (1974) Kelman أن هناك علاقة وثيقة بين الاتجاهات التي يحملها الفرد وبين سلوكه.(همشري، 2003).

وظيفة الاتجاهات:

تؤدي الاتجاهات مجموعة من الوظائف النفسية المختلفة التي تسهل للمعلم القدرة على التعامل مع المواقف التعليمية المدرسية المختلفة، ذلك لأنها تحول أنماط السلوك التي يقوم بها المعلم تجاه وظيفته إلى عادات، وتتباين هذه العادات من معلم إلى آخر أو حتى في المعلم نفسه من عادة إلى أخرى، وتصنف هذه العادات إلى معقدة أو بسيطة، نافعة أو ضارة، شعورية أو لاشعورية، طبيعية أو شاذة، اجتماعية أو غير اجتماعية، أخلاقية أو لا أخلاقية، مرضية أو غير مرضية.(المخزومي، 1995) إذ تعمل الاتجاهات على توسيع التفكير والمعرفة لدى المعلم من خلال البحث عن المعلومات والمعارف التي تساعده على مواجهة المشكلات والمواقف التعليمية المختلفة، فالسعي وراء معاني الأشياء، والحاجة للفهم، والنزعة إلى تحسين الإدراك، والمعتقدات، والشعور بالاضطراد جميعها أوصاف لهذه الوظيفة.(همشري، 2003).

المشاركة السياسية:

وعرفها كل من سيدني فيربا، ونورمان ني، وجاي أون كيم في مؤلفهم المشاركة والمساواة السياسية بأنها: هي تلك الأنشطة ذات الطابع الشرعي التي يمارسها مواطنون معينون، والتي تستهدف بصورة أو بأخرى التأثير على عملية اختيار رجال الحكم، أو التأثير في الأفعال التي يقومون بها، وكذلك فإن المشاركة السياسية تستهدف التأثير على القرارات الحكومية. (الطبيب، 2007، ص:86) أما (Gabriel almond) فقد طرح في كتابه السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر فكرة ديمقراطية المشارك (participant democracy) حيث قال إن ملامح تعاظم الديمقراطية عقيدة تحظى بانتشار واسع خاصة بين الشبان، وفي الدول الديمقراطية تتخذ القرارات السياسية من طرف مؤسسات ذات امتيازات اقتصادية، وسياسية والخروج من هذه المشكلة هو إنزال عملية اتخاذ القرارات إلى مستوى المجتمعات المحلية والمجموعات الصغيرة ونتيجة لذلك سيكون بإمكان المواطنين أن يدركوا القضايا وأن يعملوا سياسيا بما يناسب مصالحهم، وفي نفس السياق رأى غابريال الموند أن ديمقراطية المشاركة يجب أن تواجه أعداد الناس المشاركين جميعهم والاختلاف في المصالح، والخيارات، والحاجة إلى الكفاءات، كما عليها أيضا أن تواجه نواحي الحياة الاقتصادية للمشاركة، لذا كان لزاما تفويض السلطة إلى النواب من خلال الانتخابات كأحد وسائل المشاركة السياسية.(الطبيب، 2007، ص: 87) بينما يصف الأستاذ هربرت ماكلوسي المشاركة السياسية بأنها: تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم، وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام

السياسي غابريال الموند (ترجمة: هشام عبد الله، 1997، ص:93) وعرفها كذلك السيد الزيات بأنها: هي عملية تطوعية او رسمية تعبر عن اتجاه عام رشيد وتتضمن سلوكا منظما ومشروعا متواصلا يعكس إدراكا مستنيرا لأبعاد الدور الشعبي في عالم السياسة ويتسلح بالفهم العميق للحقوق والواجبات، ومن خلال هذه العملية يلعب المواطنون دورا ايجابيا في الحياة السياسية فيما يتصل باختيار القيادات السياسية على كافة المستويات، وتحديد الأهداف العامة، والمساهمة في صنع القرار السياسي، ومتابعة تنفيذه بالمتاح من أساليب الرقابة والمتابعة والتقويم.(وهبان، 2007، ص:52) وحسب السيد عبد المطلب غانم فالمشاركة السياسية درجات تتمثل في: تقلد منصب سياسي، السعي نحو منصب سياسي، العضوية الايجابية في تنظيم سياسي، العضوية السلبية في تنظيم سياسي، المشاركة في الاجتماعات السياسية، والمظاهرات، والتصويت، والاهتمام العام بالسياسة.(قزادري، 2015، ص :239) وعليه ينظر للمشاركة مطلب لجميع أفراد المجتمع بمختلف فئاته وتنظيماته ومن ثم لا بد من خلق قنوات مناسبة للمشاركة والتعبير عن المطالب والتطلعات.(قادري، 2012، ص: 99)

ويؤكد محللي علم الاجتماع السياسي أن هناك ثلاث خصائص للمشاركة السياسية هي:-

1- الفعل (Action).

2 التطوع.(Voluntary)

3-الاختيار(Choice).(السنوسي، 2003)

إن ظاهرة المشاركة السياسية لا تتحدد إلا من إطار البناء الاجتماعي، الاقتصادي، والسياسي، فالنظام الاجتماعي هو الذي يحدد طبيعة وشكل المشاركة وفعاليتها وحيويتها وعدمها، كما إن المشاركة السياسية تتوقف على بنية النظام الاجتماعي، ومؤسساته، وطبيعة الديمقراطية التي يوفرها النظام، فإذا انعدمت الديمقراطية تنعدم المشاركة، فالمشاركة السياسية إذن ما هي إلا ظاهرة ديمقراطية لكنها لا تستقر في المجتمع وتصبح سلوكا إنسانيا إلا إذا تمت الممارسة الديمقراطية في كل ميادين الحياة، فكما أن حرية الإنسان لا تتجزأ كذلك إنسانيته فهي لا تكتمل ما لم يتمتع بحقوقه الإنسانية.(عرابي وآخرون، 1983) وتمر المشاركة السياسية بمراحل عديدة وهي :

1. ممارسة العمل السياسي.
2. المشاركة بنشاط سياسي.
3. الوعي بضرورة تحمل المسئوليات السياسية وتعاطي النشاطات السياسية وكل أشكال العمل والنضال السياسي ثم تنتهي المراحل بقرار من المرأة بضرورة المشاركة وهو: الترشح في الانتخابات، إعطاء صوتها لمن يمثلها في هذه الانتخابات، الاستعداد للنضال والكفاح من أجل معتقداتها السياسية.

أهم الأساليب المعاصرة للمشاركة السياسية:

يمكن تقسيمها إلى فئتين أساسيتين:

1 - الممارسات المدنية وتشمل:

أ - التسجيل في القوائم الانتخابية.

ب – الكتابة السياسية في الصحافة والإعلام.

ج – النقاش مع الآخر.

ح – الانتساب إلى مؤسسة أو منظمة أو حزب.

ج – حضور اللقاءات والاجتماعات السياسية.

د – المشاركة النشطة في الحملة الانتخابية.

2 – المظاهرات:

وهي التجمعات التي تحصل في الطريق العام للتأثير على الحكام في النظام السياسي، ومع أن البعد البركاني للمظاهرات لم ينس كليا في وقتنا الحاضر، إلا أن شكلها بقي موجودا وأضفى عليه طابعا شرعيا وسلميا بل وأصبحت المظاهرات بالمعنى الحديث شكلا من أشكال المشاركة السياسية المعترف بها، وكذلك هنالك مجموعة أشكال وقنوات المشاركة السياسية وهي:

أ – **المشاركة السياسية المؤسساتية الرسمية:** وهي المشاركة التي تتم من خلال تأدية المسئولين السياسيين لوظائفهم الثابتة كرئيس الدولة والوزراء وغيرهم.

ب المشاركة المنظمة: وهي المشاركة التي تتم من خلال أطر مؤسساتية أو تنظيمات قائمة وتشكل حلقة الوصل بين المواطن والنظام السياسي أو الأجهزة التي تقوم بتجميع المطالب الفردية والتعبير عنها كالأحزاب والنقابات وجماعات الضغط.

ج – **المشاركة المستقلة أو الانفرادية:** وهي مشاركة الفرد بصورة فردية بحيث يحدد المواطن الوسيلة التي يرغب في المشاركة بها وكذلك درجة مشاركته.(علي، 2008)

فالمشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والمعرفية، والثقافية، والسياسية، والأخلاقية تتضافر في تحديد بنية المجتمع ونظامه السياسي وسماتهما وآليات اشتغالهما، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية، والسياسية، ومدى توافقهما مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات الحديثة.(بيبرس وآخرون، 2009)

أهمية المشاركة السياسية:

تفيد الأدبيات السياسية التي تناولت أهمية المشاركة السياسية أن هناك تأثيرا للمشاركة على الأفراد وعلى السياسة العامة للدولة، فالمشاركة السياسية هي الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، بل أن نمو وتطور الديمقراطية يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته، ويجعلها حقوقا يتمتع بها كل إنسان في المجتمع، كما أن المشاركة السياسية الجادة الهادفة هي التي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحولها إلى ممارسة يومية، وللمشاركة السياسية أهمية كبيرة على المستويين الفردي والجماعي.

1. **على المستوى الفردي:** تنمي إحساسه بذاته، وتربي فيه روح الانتماء إلى وطنه، وتحقق الهوية الذاتية بانخراطه في الكيان المجتمعي وتحمل مسئولياته اتجاهه، فالفرد المشارك سياسياً ينمو إحساسه بكيانه الشخصي، بينما غياب هذه المشاركة تؤدي إلى العزلة السياسية، والاجتماعية، وإلى سلب الإرادة لتصبح غير ذات معنى.
2. **على مستوى المجتمع:** على مستوى الحياة العامة تعكس المشاركة رغبات المواطنين في السياسة العامة، وإسهامهم في توجيه دفة الحكم في بلادهم وتقرير ومصيرهم وتقرير مصيرها، الأمر الذي يقر في أذهان الحكام الاستجابة لمطالب المواطنين وتحقيق رغباتهم عند صنع القرار السياسي، وتحقيقا لديمقراطية المشاركة التي تعني أن يكون القرار السياسي نتاج مشاركة جماهيرية حقيقية، وليس تعبيرا عن إرادة القلة المسيطرة سياسيا.

ومن هنا باتت المشاركة في الحياة السياسية ركيزة أساسية للديمقراطية، وأصبحت هدفا ووسيلة أيضا لأن الحياة الديمقراطية ترتكز على اشتراك المواطنين في تحمل مسؤوليات وطنهم، والسعي الدؤوب لتحقيق مصالحه، وهي وسيلة لصياغة نمط الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في الدولة على نحو تتاح فيه الفرصة الكافية للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع.(الصواني، 2001)

لماذا يشارك الأفراد في الحياة السياسية؟

يرى الأستاذ هارولد لازويل أن المشاركة السياسية تحقق قدرا من القوة، والثروة، والرفاهية، كما تؤدي إلى تشبع العاطفة وتحقق الاستقامة والاحترام، وفي نفس السياق يرى الأستاذ أن المشاركة السياسية تشبع العديد من الحاجات والدوافع الشعورية واللاشعورية، وتتضمن الحاجات الاقتصادية، والمادية، والصداقة، والعاطفة، والتخفيف من حدة التوترات النفسية الداخلية، والحاجة إلى فهم العالم وإشباع الحاجة لممارسة القوة على الآخرين، ثم الدفاع عن تقدير الذات، والعمل على تحسينها.(الطبيب، 2007، ص: 88)

تطور المشاركة السياسية:

اقتصرت المشاركة السياسية في البداية على اختيار الممثلين عن طريق القرعة وتكتفي بانتخاب القضاة والموظفين الساميين في المالية بالخصوص، وكان الاختيار الذي يتم عن طريق القرعة يعتبر من أرقى الممارسات الديمقراطية، بينما كان ينظر إلى الانتخاب على أنه يؤدي إلى الحكومة الأرستقراطية أو حكومة الأقليات، وهذه الطريقة كانت معتمدة في الجمهوريات الإيطالية في القرون الوسطى وفي عصر النهضة، ولم يظهر الانتخاب في فرنسا خلال زمن الملكية المطلقة ولم يبدأ العمل به إلا بعد الثورة الفرنسية إذ تزامن مع دستور (1791) عندما اعترف الدستور بالحق في الاقتراع المقيد وتحول بعد ثورة (1848) إلى اقتراع عام لفائدة الرجال دون النساء، ولم يحصل المواطنون على حق الاقتراع العام إلا تحت ضغط الحركات الاجتماعية، والسياسية، والأحزاب السياسية، والنقابات، وقد تطور مفهوم المشاركة السياسية واتخذ مظاهر مختلفة واتسع مفهوم الاقتراع العام وفي أغلب الدول والأنظمة السياسية وشمل الأغنياء، والفقراء، والنساء، والرجال وانتشرت النشاطات السياسية والتظاهرات باعتبارها ارقى مظاهر المواطنة.(شقير وآخرون، 2014، ص: 11-12) ويعتبر التصويت أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعاً وتعرفه الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء مع خلاف في دلالاته ودرجة تأثيره، فهو في الأولى آلية للمفاضلة بين المرشحين، أما الأنظمة الدكتاتورية

فتستخدم الانتخاب هنالك للدعاية وكسب التأييد والشرعية لمن هم في مواقع السلطة أكثر من كونها أداة للاختيار السياسي الواعي والتأثير في شؤون الحكم والسياسة من قبل الجماهير.(المنوفي، 1987، ص: 340)

المفاهيم المرتبطة بالمشاركة السياسية:-

المشاركة السياسية وقوة التأثير:

من الضروري تزويد الإنسان بالعلم والتكنولوجيا ولا يجب أن يفتقر تأهيله على استقبالها فقط بل يجب أن يكون قادراً على استخدامها كذلك ايجاد حلول للمشاكل التي تنتج عنها، فالإنسان المعاصر هو الإنسان الذي يعتقد أن بمقدوره أن يتعلم بسرعة، وأن يساهم بدرجة أساسية ويسيطر على بيئته لكي يحقق أهدافه بدلاً من ترك مصيره دون المشاركة في صنع القرار، حيث أن هناك الكثير من القوى الموجودة داخل المجتمع تعمل لمصلحتها الخاصة ومن خلال المشاركة تكون هناك مواجهة للتأثير عليها فيتحقق التوازن لصالح المجتمع.(صالح، 2005 ، ص :25 – 26)

المشاركة السياسية والتنشئة الاجتماعية:

يعرف أثر التنشئة الاجتماعية السياسية على عملية التحول الديمقراطي من خلال العلاقة بين التنشئة الاجتماعية السياسية والمشاركة السياسية والدور الذي تؤديه من خلال مؤسساتها في طبع قيم اجتماعية معينة لدى الأفراد وعكسها في سلوكهم السياسي وطبيعة مشاركتهم في الحياة السياسية.(بكري وآخرون،2013، ص: 237) ويرى زين العابدين أن التنشئة الاجتماعية تعني عملية اكساب الفرد الخصائص الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه ممثلة بالقيم، والاتجاهات، والأعراف السائدة في مجتمعه ومعايير السلوك الاجتماعي المرغوب في هذا المجتمع، وهي عملية مستمرة عبر الزمن تبدأ من اللحظات الأولى من حياة الفرد إلى وفاته.(درويش، 1999، ص: 68) أما التنشئة السياسية فقد عرفها مولود زايد على أنها عملية من عمليات التنشئة الاجتماعية والتي تقوم فيها قنوات ومصادر التنشئة السياسية بزرع القيم والمبادئ السياسية السائدة في المجتمع لدى الأفراد لكي يصبحوا مواطنين صالحين، حيث يقوم الفرد بترجمة تلك القيم والمبادئ إلى سلوك يومي يساعد من خلاله على تنقية المجتمع الذي يعيش فيه محافظاً على إطاره السياسي، ولذلك فإن التنشئة السياسية تختلف من مجتمع لآخر تبعاً للبيئة السياسية لتلك المجتمعات.(الطبيب، 2001، ص: 3) ويمكن القول أن للتنشئة الاجتماعية السياسية أثر كبير في عملية المشاركة السياسية التي هي من أهم مستلزمات التحول الديمقراطي ذلك لأن ما تغرسه في الأفراد من قيم وخبرات هو الذي سوف يحدد دورهم في العملية السياسية بوصفهم مساهمين أو غير مساهمين في العملية السياسية، فهي تسعى إلى تعزيز وتقوية دور المواطنين في إطار النظام السياسي عن طريق مشاركتهم في عملية صنع القرارات السياسية أو التأثير فيها واختيار القادة.(بكري وآخرون،2013، ص: 242) وعليه فإن مدى عزوف الفرد عن المشاركة السياسية والاشتراك فيها يتوقف على التنشئة الاجتماعية – السياسية مما يكتسبه الفرد من خبرات واتجاهات عن طريق عملية التنشئة وفي جميع مراحل حياته إما أن تجعل المواطن مشاركا أو غير مشارك في عملية صنع القرار والحياة السياسية العامة.(بكري وآخرون،2013 ، ص: 241) .

المشاركة السياسية والوعي:

يوجد هناك ارتباط وثيق بين مفهوم المشاركة السياسية وبين مفهوم الوعي، حيث يعرف الوعي على أنه مجموع ما يتحصل من الشعور والإدراك، وهو نتيجة عمليات ذهنية وشعورية معقدة، ولا ينفرد التفكير وحده بتشكيل الوعي حيث يوجد إلى جانبه الحدس، والخيال، والأحاسيس، والمشاعر، والإرادة، والضمير، وأيضا هناك مبادئ، وقيم، ومرتكزات الفطرة، والظروف التي تكتنف حياة الإنسان، وهذا الخليط الكبير من مكونات الوعي يعمل فيه كل مكون بنسبة تختلف من فرد إلى آخر مما يجعل لكل فرد نوعاً من الوعي يختلف عن نوع الآخرين.(بكار، 2000، ص :10) أما الوعي السياسي فيعرف على أنه هو الإدراك الصحيح لمجريات الواقع السياسي ولما يحدث فيه من تطورات وأحداث، وبعبارة أخرى هو المعرفة الدقيقة لغايات القوة المؤثرة في العالم الذي يحيط بنا ومعرفة الأهداف الحقيقية خلف مواقفها وتحركاتها ومشاريعها. (حمادة، 2005، ص: 29) وتتجلى العلاقة بين المشاركة السياسية والوعي على أساس أن الفرد لا يستطيع أن يساهم في مجال السياسة وهو في حالة استرخاء، فعلى المواطن الذي يدلي بصوته في الانتخابات أن يقوم بالتوقيع على بطاقة الانتخابات، وكتابة خطابات والتوجه إلى مكان الاقتراع، فالأفراد يقومون بهذه النشاطات وهم على وعي بذلك، وأيضا يساعد الوعي لدى الأفراد على فهم كيفية عمل النظام السياسي وآليات صنع القرار ويولد القدرة على إدراك ترابط الأمور والأحداث والأبعاد وكذلك التمتع بالحس النقدي، والتحليلي، والرغبة بالتعاطي مع الشأن العام، ومن ثم يمكن اعتبار المشاركة السياسية مرتبطة بالوعي على أساس أن الأفراد لا بد أن يكونوا مدركين للنشاط الذي يقومون به سواء أكان هذا النشاط عقلاني أو غير عقلاني ولكنه نشاط واعِ.(صالح، 2005، ص: 25)

تصنيف فئات الأفراد المشاركين في السياسة: (الطبيب، 2007، ص :88)

حدد المفكر (milbrath) ثلاث فئات وهم يمثلون ثلاثة مواقف بالنسبة للمشاركة السياسية وهم:

1. **اللامباليون:** وهم أولئك الذين لا يشاركون أو الذين انسحبوا من العملية السياسية.
2. **المتفرجون:** وهم الأشخاص قليلو التفاعل مع العمليات السياسية.
3. **المنازلون:** وهم الإيجابيون أو المقاتلون في السياسية.

ويرى أن الشريحة الثانية تشكل أفرادها أغلبية المواطنين أما الشريحة الثالثة فتمثل النسبة الأقل.

دوافع المشاركة السياسية:

المشاركة مبدأ أساسي من مبادئ تنمية المجتمع، فالتنمية الحقيقة الناجحة لا تتم بدون مشاركة، وهناك أسباب عديدة تلعب دورا مؤثرا في الدفع إلى المشاركة السياسية، سواء أكانت هذه الدوافع على المستوى النفسي، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي، كما أنها تعني بأن المواطن السياسي هو إنسان عاقل ولا يمارس سلوكا اجتماعيا سياسيا إلا إذا كان يعرف أن هناك فائدة، أو مصلحة شخصية، أو عامة، مادية أو معنوية، عاجلة أو مؤجلة تحفزه على المشاركة، وتلخص(جميلة عبد الهادي) أهم الأسباب الدافعة للمشاركة السياسية في الآتي: .

1-يسعى المشارك سياسيا لإثبات وجوده وتأكيد ذاته كإنسان حر الإرادة قادرا على اتخاذ موقف في موضوع سياسي له أهميته.

2-**المشاركة كتعبير عن وعي سياسي:** فالعديد من المشاركين السياسيين يتعاملون مع المشاركة كنوع من الواجب الوطني يجب أن لا يتقاعس المواطن الحقيقي عن القيام به، فالمشارك هنا يربط بين الحقوق التي يحصل عليها لكونه جزءا من المجتمع وواجباته تجاه هذا المجتمع وبالتالي يتعامل مع المشاركة كواجب وطني.

3- **المشاركة السياسية كأداة للتعبير عن المطالب:** وفي هذه الحالة قد تكون المطالب ذات صيغة نقابية أو سياسية أو اجتماعية.

4 -**المشاركة السياسية بدوافع دينية أو عرقية:** ويتجلى هذا النوع من المشاركة عند الحركات القومية والجماعات الدينية.

5- **المشاركة السياسية خوفا من السلطة:** وهذا النوع من المشاركة يوجد في بعض دول العالم الثالث وخصوصا لدى الشرائح التقليدية الدينية والأمية، فأفراد هذه الجماعة يرون في التصويت أو الاستفتاء أو الخروج في مظاهرة أمورا سلطوية وأوامر صادرة من أعلى ما عليهم سوى الخضوع لها.

6-**المشاركة السياسية طلبا لمنصب أو لموقع وظيفي أفضل:** فالكثيرون يجدون في السلطة ومؤسساتها مواقع للعمل المريح والمربح ويجدون فيها ما يتناسب مع طموحاتهم.

7- **المشاركة السياسية كسياسة دفاعية ضد خطر متوقع:** فقد يكون المواطن لا مباليا سياسيا إلا أن أحداثاً تمر بها البلاد تهدد مصالحه أو قيمه ومعتقداته فتدفعه للخروج من حالة اللامبالاة والانخراط في الحياة السياسية لمواجهة الخطر الداهم.

8- **المشاركة السياسية كمظهر من مظاهر التضامن العائلي أو القبلي:** كالمشاركة في الانتخابات مثلا لدعم أخا له أو عما أو قريباً ليضمن نجاحه.(السنوسي، 2003)

الاتجاهات التي تناولت المشاركة السياسية:

كما تباين مفهوم المشاركة السياسية تباينت الاتجاهات التي تناولت المشاركة السياسية وذلك وفقاً لتباين الفلسفة السياسية.

1. **الاتجاه الأول:** يعرف أصحاب هذا الاتجاه المشاركة السياسية على أنها: أنشطة أو أعمال تستهدف اختيار الحكام والتأثير في القرارات الحكومية وصنع السياسة العامة، وتتفق مع هذا التعريف دائرة العلوم الاجتماعية حيث تعرف المشاركة بأنها: تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي، ويؤكد التعريف السابق على أن هدف أنشطة المشاركة هو اختيار الحكام وصياغة السياسة العامة، ويرى "السيد يس" إن المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة الاختيارية أو التطوعية التي يسهم أفراد المجتمع عن طريقها في اختيار حكامهم، وفي صنع السياسية العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي هذا السياق يعرفها "مايرون واينر" بأنها أي فعل طوعي ناجحا كان أم فاشلا، منظما أم غير منظم، عرضيا أم متواصلا، مستخدما وسائل شرعية أم غير شرعية القصد منه التأثير في انتقاء السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة، واختيار القادة السياسيين

على كل المستويات الحكومية سواء المحلية أو القومية، حيث أن أصحاب هذا الاتجاه يرون أن هدف المشاركة السياسية هو اختيار الحكام وممثليهم، والتأثير في القرارات التي يتخذونها وذلك من خلال أنشطة أو أعمال أكدت معظم التعريفات على أن تكون مشروعة بينما يؤكد البعض الآخر على العكس.

2. **الاتجاه الثاني:** أما الاتجاه الثاني في تعريف المشاركة فيحددها بأنها عملية يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية، لأن المشاركة عمل إيجابي، والمشاركة السياسية تفترض وجود جماعة تكون سياستها وما يصدر عنها من قرارات عامة حصيلة إسهامات أفرادها، ويندرج تحت هذا الاتجاه تعريف " عبد الهادي الجوهري" حيث يعرف المشاركة السياسية بأنها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة بأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف، حيث أن أصحاب هذا الاتجاه يرون أن المشاركة السياسية تعني تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه، وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل أو النظام السياسي، ومن مزايا هذا التعريف حصر المشاركة السياسية في الأنشطة الإرادية وليست الأنشطة القسرية، كما يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على دور المشاركة في صنع الأهداف العامة للمجتمع وتحديد وسائل إنجازها على عكس الاتجاه الأول الذي يحدد دور المشاركة في محاولة التأثير على قرارات الحكام.
3. **الاتجاه الثالث:** الاتجاه الثالث في تعريفات المشاركة السياسية يتسم بالشمول والاتساع حيث يشمل المفهوم كل الأعمال السياسية ويندرج تحت هذا الاتجاه تعريف "كسفير" الذي يرى أن المشاركة السياسية تعني الانشغال بالسياسة، وتعريف "بوث" الذي يعرف المشاركة السياسية بأنها محاولة للتأثير على توزيع المصالح العامة، وتعريف "إسماعيل علي سعد" الذي يرى أن المشاركة السياسية هي: انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء كان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة أو التظاهر وما إلى ذلك، أما تعريف "كيرلي" وزملائه للمشاركة السياسية فهو أكثر شمولا واتساعا حيث يرون أنها تعني المشاركة في كل مجالات الحياة.
4. **الاتجاه الرابع:** أصحاب هذا الاتجاه يحملون نظرة ضيقة للمشاركة السياسية ويقصرونها على عملية التصويت في الانتخابات، حيث يرى "جرينشتين" أن المشاركة السياسية تتمثل في المشاركة في عملية التصويت، ويعرفها "فتحي الشرقاوي " بأنها تعني أن يحمل الفرد بطاقة انتخابية ويذهب للإدلاء بصوته في صناديق الاقتراع في كافة الموضوعات السياسية التي تجريها الدولة، ويقول "مونتيسكو" أن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر الشرعية وبالتالي فإن الحكومة مسئولة أمام ممثلي المواطنين وهي رهن إرادتهم، ومن استعراض التعريفات السابقة نلاحظ أنها اختلفت في تناولها للمشاركة من زوايا مختلفة بعضها تتسم بالشمول والاتساع، والبعض الآخر ينظر إليها من زاوية ضيقة للغاية، ونرى أن بعضها أكدت على جوانبها السياسية متجاهلا كونها مشاركة اجتماعية سياسية الهدف منها قياس أو معرفة درجة ونضج وعي أفراد المجتمع.(عبد الوهاب، 1999)

دراسات سابقة :

ومن بين تلك الدراسات الدراسات الآتية:

1. **دراسة الشريدة وآخرون (1985):** بعنوان " تقصي العوامل المؤثرة في مدى المشاركة السياسية للمرأة واتجاهات القطاع السياسي نحو عملها في نفس المجال"، بعينة بلغت (100) من الرجال العاملين في المجال

السياسي وفي مختلف مواقع المسؤولية والمناصب السياسية، وقد استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن أهم العوامل البارزة التي تحول دون وصول المرأة إلى المراكز القيادية هي: العوامل الاجتماعية والمتمثلة بالزوج، والأبناء، ورعاية الأسرة والأمومة، العوامل الاقتصادية والمتعلقة بدخل الأسرة وخاصة المرأة، العوامل التربوية والعائدة إلى تربية الفرد من خلال البيئة والمجتمع، العوامل النفسية وتتعلق بثقة المرأة بنفسها وقدرتها على العمل والتأكيد على الذات.

2. **دراسة النصراوي (1986):** بعنوان " العوامل التي تؤثر في الدور القيادي للمرأة في المجتمع الأردني من وجهتي نظر الإناث والذكور "بعينة بلغت (240) شخصا من الإناث القياديات والذكور القياديين من العاملين في جميع القطاعات الحكومية والخاصة ووكالة الغوث الدولية، كما استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن العوامل التي تؤثر على الدور القيادي للمرأة الأردنية هي: العوامل البيولوجية متعلقة بالتوفيق بين الحياة الزوجية والقيادة، والعوامل الاجتماعية والتي تتعلق بنظرة المجتمع للمرأة كقائد، والعوامل الاقتصادية والتي تتعلق بالصعوبات المالية المترتبة على القيادة، والعوامل النفسية المتعلقة بنظرة المرأة لنفسها، والعوامل التربوية والتي تتعلق بنظرة الرجل للمرأة كرئيس.
3. **دراسة السنوسي (2003):** بعنوان "أثر التغيرات الاجتماعية على المشاركة السياسية للمرأة الليبية" حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دوافع المشاركة السياسية للمرأة الليبية والمعوقات التي تقف أمام هذه المشاركة، كما سعت الدراسة أيضاً للتعرف على تأثير بعض المتغيرات الاجتماعية كالتعليم، العمل، والإعلام على المشاركة السياسية للمرأة الليبية، بعينة بلغت (299) امرأة، وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن أن هناك عزوفا من المرأة عن حضور جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية، كما توصلت نتائج هذه الدراسة أيضاً إلى أن هناك بعض العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات وتنفيذها من أهمها النظرة المتدنية إليها على أساس أنها مخلوق ضعيف ناقصة عقل ودين، التخلف الاجتماعي والثقافي السائد بين الفئات المتعلمة، وعدم ثقة المرأة بنفسها والتأثر بكلام الآخرين.
4. **دراسة الدلو (2011):** بعنوان دور المرأة في صنع القرار السياسي في السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث هدفت هذه الدراسة الى إبراز دور المرأة في المشاركة السياسية وصنع القرار، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي لبلوغ أهدافها، وأشارت نتائج هذه الدراسة عن أن المرأة الفلسطينية بالرغم من دورها البارز التاريخي في المسيرة النضالية إلا أن مشاركتها السياسية محدودة وتضمينها في مواقع صنع القرار في المؤسسات يكاد لا يلاحظ وذلك لانخفاض مساهمتها ونصيبها في تقلد المناصب القيادية داخل المؤسسة، وأن الوعي القانوني للمرأة بذاتها وحقوقها ما زال محدودا، والتأثير على الرأي العام لا يزال ضعيفا بدرجة كبيرة في صياغة سياسات وصنع القرار وهذا يعود إلى المعيقات السياسية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية.
5. **دراسة غوانمة وآخرون (2011):** بعنوان اتجاهات النخب السياسية حول مشاركة المرأة من خلال الكوتا، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات النخب تجاه المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، وكان ذلك من خلال قياس اتجاه النخب في مجلسي الاعيان والنواب في ظل نظام الكوتا، بعينة بلغت (135) استبانة، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن بعض المعارضين لنظام الكوتا يرونها أنها تتعامل مع المرأة كأقلية وهي ليست كذلك، وعلى المرأة كي تصل إلى مواقع صنع القرار أن تنافس عن طريق الاعتراف بقدراتها والإقرار بمبدأ المساواة، كما

ظهر اتجاه وسطي يرى أن الاستمرار باستخدام الكوتا له إيجابياته من حيث تهيئته للمجتمع لتقبل وجود المرأة في العمل العام والعمل السياسي.

6. **دراسة بيومي (2013):** بعنوان واقع المشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي، حيث هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع مشاركة المرأة في الحياة السياسية في العالم العربي، كما استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي لبلوغ أهدافها، وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن أن مفهوم المشاركة السياسية للمرأة يجب أن يأخذ أشكالاً مختلفة وصيغ متعددة تنسجم مع الخصوصية الثقافية والاجتماعية للدول ولا يجب أن يختصر في النموذج الغربي، كما أن مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وتمتعها بحرية التعبير عن الرأي والمشاركة في الحياة السياسية من الركائز الأساسية لبناء المواطن وتوعيته بقضايا مجتمعه ومسؤوليته تجاه هذه القضايا بهدف دعم مشاركته الإيجابية في مسيرة التقدم الاجتماعي والحضاري، كما تعد درجة المشاركة السياسية للمرأة محصلة للتفاعل بين هذه الأنماط الخطابية من ناحية وثقافة المجتمع الذي تعيش فيه من ناحية أخرى على مقدار ما يتمتع به من حرية وديمقراطية، إذ لا يمكن الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية الموجودة في المجتمع، وتختلف مستويات المشاركة السياسية للمرأة من مجتمع لآخر بحسب المعطيات السياسية وما هو متاح قانوناً، كما أن المرأة العربية لم تحصل على حقوقها السياسية وذلك لاختلاف الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية في البلدان العربية، كما أن مشاركة النساء في هيئات صنع القرارات السياسية في العالم العربي محدودة بالرغم من أن القانون يكفل لهن المساواة مع الرجل.

7. **دراسة تهامي (2013):** بعنوان المشاركة السياسية للمرأة في ثورتي مصر وليبيا (2011)، دراسة ميدانية مقارنة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى وصف وتحليل القضايا النظرية التي ارتبطت بثورتي مصر وليبيا من خلال المشاركة السياسية للمرأة مثل قضايا الوعي السياسي، والثقافة السياسية، والتنشئة السياسية، ومفهومات الثورة والمشاركة السياسية بوجهة نظر مقارنة، حيث استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، ودراسة الحالة كما استخدمت المقابلة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، بعينة بلغت (60) امرأة من المشاركات في الثورة المصرية، وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن أن المشاركة السياسية في الثورات لا تقتصر بالضرورة على الفئات الأكثر تعليما، كذلك عدم ارتباط مشاركة المرأة في الثورات بمؤشرات الدخل أو الطبقة الاجتماعية، كذلك اتسام المشاركة السياسية لعدد كبير من النساء بالموسمية حيث ظلت مرتبطة بأوقات الأزمات والثورات، كما لا ترتبط المشاركة السياسية للمرأة في الثورة بالمنشأ سواء ريف أو حضر.

8. **دراسة محمود (2014):** بعنوان المشاركة السياسية للمرأة السودانية منذ عام (1989) حيث هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المشاركة السياسية للمرأة في الحياة السياسية السودانية منذ عام (1989) وانتهت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أهمها وجود معوقات ذاتية خاصة بالمرأة وتتمثل في ضعف ثقة المرأة بنفسها أو كفاءتها في منافستها للرجل في العمل العام، والاشتغال في مجال السياسة وشؤون الحكم، وعدم وعي المرأة بأهمية دورها السياسي، كما أن هناك معوقات اجتماعية خاصة بموروثات ثقافية وتتمثل في سيطرة الموروث الاجتماعي انطلاقاً من مجموعة القيم إلى أثر التنشئة الاجتماعية في غرس مجموعة من القيم والتصورات عن دور المرأة والرجل في المجتمع، مما يجعل المرأة من أشد المدافعين عن الوضع القائم، بالإضافة إلى وجود معوقات اقتصادية تتعلق بانتشار الأمية وانخفاض دخل الأسرة، وأخيراً المعوقات السياسية وتتمثل في غياب الإرادة السياسية لدي القيادات،

وصناع القرار، والنخب السياسية في المجتمع بأهمية دور المرأة في المشاركة في الشؤون العامة والحياة السياسية وتمكينها من ممارسة حقوقها السياسية.

9. **دراسة الحريص (2015):** بعنوان المشاركة السياسية للمرأة المغربية في الدار البيضاء وأثرها على صنع القرار السياسي دراسة في الأنثروبولوجيا السياسية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة المشاركة السياسية للمرأة والتعرف على طبيعة الحياة الاجتماعية، والثقافية، والسياسية للدار البيضاء مع التعرف على دور المرأة المغربية في الدار البيضاء في المؤسسات السياسية كالأحزاب السياسية، وفى الحركات الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني، وفي صنع القرار السياسي، وتناولت الدراسة مفهوم المشاركة السياسية والقرار السياسي، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي لبلوغ أهدافها، وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن أن هناك ضعفاً في دور المرأة المغربية في الحياة السياسية فدورها في الحكومة المغربية كان ضعيفاً ومتأخراً، كما أن هناك تقاعساً من معظم الأحزاب المغربية في دمج المرأة في صفوفها، كما أن تواجدها في النقابات لا يزال ضعيفاً، كما أن المرأة المغربية بدأت تصل لمراكز القرار في الدولة ولكن بنسبة ضعيفة، وبالرغم من التحولات التي عرفها المجتمع المغربي وما أفرزته دينامية الحركات النسوية فإن أهميتها ووزنها في المجتمع المدني يُقابل بتهميش واضح في المجتمع السياسي.

10. **دراسة الرواشدة وآخرون (2016):** بعنوان المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، وقد استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، بعينة بلغت (80) امرأة ريادية، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن المعوقات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والقانونية، والاقتصادية، والإعلامية من أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة باستثناء متغير العمر.

11. **دراسة عدلي (2017):** بعنوان المشاركة السياسية للمرأة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المنطلقات النظرية التي تعيق تقدم المرأة في المشاركة السياسية بهدف تحسين أوضاع الكثير من النساء اللواتي يعانين من التهميش، وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن وجود عوائق تحد من مشاركة المرأة المصرية في المجال السياسي منها التعرض للعنف، ومنها الدور الدعائي الذي يجعل اهتمامها منصبا على التعليم والصحة، وأيضا عدم تمكنها الاقتصادي، وتبعيتها بالانتخابات للزوج أو الأب، كذلك وجود ردة فعل سلبية لدى المرأة المصرية تجاه انتخاب النساء، وغياب الثقافة السياسية، وغلبة الطابع الذكوري على المجتمع على الشأن العام.

12. **دراسة (ESCAB, 2019):** بعنوان مشاركة المرأة السياسية والقيادية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى اتخاذ تدابير لزيادة مشاركة المرأة في المجال السياسي وحقها في تكافؤ الفرص وخاصة في منطقة آسيا، وتوصلت الدراسة إلى أن أحد أهم العوائق أمام مشاركة المرأة سياسيا في منطقة آسيا هو الأعباء المنزلية، وضيق الوقت بحيث أنها تقوم بجهد منزلي يفوق ما يقوم به الرجل بأربعة أضعاف وهي ما تسمى بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، كما تعمل الأعراف الاجتماعية على إعاقتها أيضاً إذ تضفي نوعا من القدسية على صورة المرأة المتزوجة التي ترعى الأطفال، وأيضاً وجود قناعة مسبقة بأن الرجل أكثر قدرة على الانخراط في العمل السياسي لدى المجتمع، كما أن

النساء في مرحلة الترشح للانتخابات يتعرضن لحملات تشويه، وتشهير، وعنف لفظي مما قد يجعلهن يتراجعن عن القرار، كما أن حملات التشهير ضد النساء تستخدم بنشاط أكبر عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

التعليق على الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية:

اختلفت كل الدراسات السابقة في أهدافها ونتائجها اختلافا ليس كبيرا إلا أنه اتفقت كلها في الهدف العام لهذه الدراسات، حيث اتفقت كل الدراسات دراسة مشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكل أو بآخر، حيث هدفت دراسة السنوسي (2003) إلى التعرف على دوافع المشاركة السياسية للمرأة الليبية، والمعوقات التي تقف أمام هذه المشاركة، أما دراسة الدلو (2011) فهدفت هذه الدراسة الى ابراز دور المرأة في المشاركة السياسية وصنع القرار، أما دراسة الشريدة وآخرون (1985) فهدفت إلى التعرف على العوامل المؤثرة في مدى المشاركة السياسية للمرأة واتجاهات القطاع السياسي نحو عملها في نفس المجال، أما دراسة النصراوي (1986) فهدفت إلى التعرف على العوامل التي تؤثر في الدور القيادي للمرأة في المجتمع الأردني، أما دراسة ESCAB (2019) فهدفت إلى اتخاذ تدابير لزيادة مشاركة المرأة في المجال السياسي وحقها في تكافؤ الفرص وخاصة في منطقة آسيا، أما دراسة عدلي (2017) فهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المنطلقات النظرية التي تعيق تقدم المرأة في المشاركة السياسية بهدف تحسين أوضاع الكثير من النساء اللواتي يعانين من التهميش، أما دراسة الرواشدة وآخرون (2016) فهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، أما دراسة غوانمة وآخرون (2011) فهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات النخب تجاه المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، اما دراسة سمير (2015) فهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة المشاركة السياسية للمرأة، والتعرف على طبيعة الحياة الاجتماعية، والثقافية، والسياسية للدار البيضاء، مع التعرف على دور المرأة المغربية في الدار البيضاء في المؤسسات السياسية كالأحزاب السياسية، وفى الحركات الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني، وفي صنع القرار السياسي، وتناولت الدراسة مفهوم المشاركة السياسية والقرار السياسي، أما دراسة محمود (2012) فهدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المشاركة السياسية للمرأة في الحياة السياسية السودانية منذ عام (1989)، أما دراسة بيومي (2013) فهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع مشاركة المرأة في الحياة السياسية في العالم العربي، أما دراسة تهامي (2013) فهدفت هذه الدراسة إلى وصف وتحليل القضايا النظرية التي ارتبطت بثورتي مصر وليبيا من خلال المشاركة السياسية للمرأة مثل قضايا الوعي السياسي والثقافة السياسية، والتنشئة السياسية، ومفهومات الثورة والمشاركة السياسية بوجهة نظر مقارنة، أما عن هدف دراسة الباحث فهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات الخاصة بمشاركة المرأة الليبية في العملية السياسية، أما عن أعداد عينات هذه الدراسات فتباينت أعدادها بين الارتفاع والانخفاض، فكانت أعلاها بعدد (299) امرأة في دراسة السنوسي (2003) أما أقلها فكانت بعدد (60) امرأة في دراسة تهامي (2013) أما عن عينة دراسة الباحث فأخذت عينة دراسة الباحث مكانة متوسطة بين أعداد العينات، حيث بلغت عينة دراسة الباحث (200) طالب وطالبة من طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس، أما عن نتائج هذه الدراسات فأسفرت نتائج دراسة السنوسي (2003) عن أن هناك عزوفا من المرأة عن حضور جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية، كما وتوصلت نتائج هذه الدراسة أيضاً إلى أن هناك بعض العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات وتنفيذها من أهمها النظرة المتدنية إليها على أساس أنها مخلوق ضعيف ناقصة عقل ودين، التخلف الاجتماعي والثقافي السائد بين الفئات المتعلمة، وعدم ثقة المرأة بنفسها، والتأثر بكلام الآخرين، أما عن دراسة الدلو (2011) فأسفرت نتائج هذه

الدراسة عن أن المرأة الفلسطينية بالرغم من دورها البارز والتاريخي في المسيرة النضالية إلا أن مشاركتها السياسية محدودة وتضمينها في مواقع صنع القرار في المؤسسات يكاد لا يلاحظ وذلك لانخفاض مساهمتها ونصيبها في تقلد المناصب القيادية داخل المؤسسة، وأن الوعي القانوني للمرأة بذاتها وحقوقها ما زال محدودا، والتأثير على الرأي العام لا يزال ضعيفا بدرجه كبيرة في صياغة سياسات وصنع القرار، وهذا يعود الى المعيقات السياسية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، أما عن نتائج دراسة الشريدة وآخرون (1985) فتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن أهم العوامل البارزة التي تحول دون وصول المرأة إلى المراكز القيادية هي: العوامل الاجتماعية والمتمثلة بالزوج، والأبناء، ورعاية الأسرة، والأمومة، العوامل الاقتصادية والمتعلقة بدخل الأسرة وخاصة المرأة، العوامل التربوية والعائدة إلى تربية الفرد من خلال البيئة والمجتمع، العوامل النفسية وتتعلق بثقة المرأة بنفسها وقدرتها على العمل والتأكيد على الذات، أما عن نتائج دراسة النصراوي (1986) فأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن العوامل التي تؤثر على الدور القيادي للمرأة الأردنية هي: العوامل البيولوجية المتعلقة بالتوفيق بين الحياة الزوجية والقيادة، العوامل الاجتماعية والتي تتعلق بنظرة المجتمع للمرأة كقائد، العوامل الاقتصادية والتي تتعلق بالصعوبات المالية المترتبة على القيادة، والعوامل النفسية المتعلقة بنظرة المرأة لنفسها، والعوامل التربوية التي تتعلق بنظرة الرجل للمرأة كرئيس، أما دراسة ESCAB (2019) فتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن أحد أهم العوائق أمام مشاركة المرأة سياسيا في منطقة آسيا هو الأعباء المنزلية، وضيق الوقت بحيث أنها تقوم بجهد منزلي يفوق ما يقوم به الرجل بأربعة أضعاف، وهي ما تسمى بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، كما تعمل الأعراف الاجتماعية على إعاقتها أيضاً إذ تضفي نوعا من القدسية على صورة المرأة المتزوجة التي ترعى الأطفال، أيضاً وجود قناعة مسبقة بأن الرجل أكثر قدرة على الانخراط في العمل السياسي لدى المجتمع، كما أن النساء في مرحلة الترشح للانتخابات يتعرضن لحملات تشويه، وتشهير، وعنف لفظي مما قد يجعلهن يتراجعن عن القرار، كما أن حملات التشهير ضد النساء تستخدم بنشاط أكبر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أما دراسة عدلي (2017) فأسفرت نتائجها عن وجود عوائق تحد من مشاركة المرأة المصرية في المجال السياسي منها التعرض للعنف، ومنها الدور الدعائي الذي يجعل اهتمامها منصبا على التعليم والصحة، وأيضا عدم تمكنها الاقتصادي وتبعيتها بالانتخابات للزوج أو الأب، كذلك وجود ردة فعل سلبية لدى المرأة المصرية تجاه انتخاب النساء، وغياب الثقافة السياسية، وغلبة الطابع الذكوري على المجتمع على الشأن العام، أما عن نتائج دراسة الرواشدة وآخرون (2016) فأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن المعوقات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والقانونية والاقتصادية، والإعلامية من أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة باستثناء متغير العمر، أما دراسة غوانمة وآخرون (2011) فأسفرت نتائج هذه الدراسة إلى أن بعض المعارضين لنظام الكوتا يرون انها تتعامل مع المرأة كأقلية وهي ليست كذلك، وعلى المرأة كي تصل إلى مواقع صنع القرار أن تنافس عن طريق الاعتراف بقدراتها والإقرار بمبدأ المساواة، كما ظهر اتجاه وسطي يرى أن الاستمرار باستخدام الكوتا له إيجابياته من حيث تهيئته للمجتمع لتقبل وجود المرأة في العمل العام والعمل السياسي، أما عن نتائج دراسة سمير(2015) فأسفرت نتائج هذه الدراسة عن أن هناك ضعفاً في دور المرأة المغربية في الحياة السياسية فدورها في الحكومة المغربية كان ضعيفاً ومتأخراً، حيث عانت المرأة من تقاعس معظم الأحزاب المغربية في دمجها في صفوفها، وأن تواجدها في النقابات لا يزال ضعيفاً، كما أن المرأة المغربية بدأت تصل لمراكز القرار في الدولة ولكن بنسبة ضعيفة، وبالرغم من التحولات التي عرفها المجتمع المغربي وما أفرزته دينامية الحركات النسوية فإن أهميتها ووزنها في المجتمع المدني يُقابل بتهميش واضح في المجتمع السياسي، أما عن نتائج دراسة محمود (2012) فانتهت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أهمها وجود معوقات ذاتية خاصة بالمرأة وتتمثل في ضعف ثقة المرأة بنفسها أو كفاءتها في منافستها للرجل في العمل العام والاشتغال في

مجال السياسة وشؤون الحكم وعدم وعي المرأة بأهمية دورها السياسي، كما أن هناك معوقات اجتماعية خاصة بموروثات ثقافية وتتمثل في سيطرة الموروث الاجتماعي انطلاقاً من مجموعة القيم إلى أثر التنشئة الاجتماعية في غرس مجموعة من القيم والتصورات عن دور المرأة والرجل في المجتمع مما يجعل المرأة من أشد المدافعين عن الوضع القائم، بالإضافة إلى وجود معوقات اقتصادية تتعلق بانتشار الأمية وانخفاض دخل الأسرة، وأخيراً المعوقات السياسية وتتمثل في غياب الإرادة السياسية لدى القيادات وصناع القرار والنخب السياسية في المجتمع بأهمية دور المرأة في المشاركة في الشؤون العامة والحياة السياسية وتمكينها من ممارسة حقوقها السياسية، أما عن نتائج دراسة بيومي (2013) فأسفرت نتائجها عن أن مفهوم المشاركة السياسية للمرأة يجب أن يأخذ أشكالاً مختلفة وصيغا متعددة تنسجم مع الخصوصية الثقافية والاجتماعية للدول ولا يجب أن يختصر في النموذج الغربي، كما أن مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وتمتعها بحرية التعبير عن الرأي والمشاركة في الحياة السياسية من الركائز الأساسية لبناء المواطن وتوعيته بقضايا مجتمعه ومسؤوليته تجاه هذه القضايا بهدف دعم مشاركته الإيجابية في مسيرة التقدم الاجتماعي والحضاري، كما تعد درجة المشاركة السياسية للمرأة محصلة للتفاعل بين هذه الأنماط الخطابية من ناحية وثقافة المجتمع الذي تعيش فيه من ناحية أخرى على مقدار ما يتمتع به من حرية وديمقراطية إذ لا يمكن الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية الموجودة في المجتمع، وتختلف مستويات المشاركة السياسية للمرأة من مجتمع لآخر بحسب المعطيات السياسية وما هو متاح قانوناً، ودرجة الديمقراطية، وطبيعة بناءات المجتمع و أنساقه السياسية، حيث أن المرأة العربية لم تحصل على حقوقها السياسية وذلك لاختلاف الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية في البلدان العربية، كما أن مشاركة النساء في هيئات صنع القرارات السياسية في العالم العربي محدودة بالرغم من أن القانون يكفل لهن المساواة مع الرجل، أما عن نتائج دراسة تهامي (2013) فأسفرت نتائجها عن أن المشاركة السياسية في الثورات لا تقتصر بالضرورة على الفئات الأكثر تعليما، كذلك عدم ارتباط مشاركة المرأة في الثورات بمؤشرات الدخل أو الطبقة الاجتماعية، كذلك اتسام المشاركة السياسية لعدد كبير من النساء بالموسمية حيث ظلت مرتبطة بأوقات الأزمات والثورات، كما لا ترتبط المشاركة السياسية للمرأة في الثورة بالمنشأ سواء ريف أو حضر، أما عن نتائج دراسة الباحث فسلطت الضوء على دور المرأة في الحياة بشكل عام وعن دورها في الحياة السياسية بشكل خاص، حيث اقرت جميع استجابات أفراد عينة الدراسة على حق المرأة المشاركة في العملية السياسية وذلك بما يتواءم مع طبيعتها دون المساس بكرامتها وتحميلها مالا تطيق، كما نوهت دراسة الباحث على حقها في الانتخاب كأي فرد من أفراد المجتمع أسوة بأخيها الرجل، وتبني أي توجه سياسي تريده، كما أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن عدم تقلد المرأة المناصب القيادية وعدم مشاركتها بالانتساب إلى الأحزاب السياسية ليس استخفافا بها وبقدرتها بل لأنه يتعارض مع طبيعة المرأة التي فطرها الله عليها، كما أن لها الحق في الاعتراض على بعض القوانين التي تضر بمصلحة المجتمع ككل والمساعدة في سنها، كما أشارت إلى احترام حقوق المرأة وحمايتها والتمكين للحفاظ عليها وعلى راحتها بدلا من التمكين لدورها السياسي الذي يسيء لأنوثتها ويستهلك طاقتها وقدراتها بلا داع، وبمقارنة نتائج هذه الدراسة بنتائج الدراسات السابقة فنلاحظ اختلافا كبيرا وعدم توافق بين نتائج هذه الدراسة ونتائج الدراسات السابقة.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

ومن أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة ما يلي:

1- أخذ معلومات ذات قيمة علمية.

2- تعتبر سنداً علمياً يمكن للباحث أن يقيس عليها معلوماته.

3- كما من خلال هذه الدراسات أصبح لدى الباحث القدرة على معرفة كيفية تناول الباحثين الآخرين لهذا الموضوع وبالتالي تمكن الباحث من الوصول للثغرات التي لم يتحدثوا عنها ويقوم هو بالحديث عنها كسابقة علمية وإضافة لمعلومات جديدة.

4- استفاد الباحث من هذه الدراسات في معرفة الهيكلية العامة للبحث والتعرف عن قرب على كيفية كتابة البحث بالترتيب وبعناصره الكاملة، وماهية كل عنصر من هذه العناصر، كما قام الباحث بالارتكاز على الدراسات السابقة في تحديد نقطة البداية والانطلاق لدراسته فوقف عند الأمور التي توقفت عليها تلك الدراسات ثم أكمل وأضاف إليها وعليها معلومات جديدة.

5- وجود دراسات سابقة عديدة يؤكد على مدى أهمية الموضوع الذي تناوله الباحث في دراسته الحالية وبالتالي إقناع القارئ بهذه الأهمية وزيادة جذب القراء.

6- من خلال الاستطلاع والتغذية الفكرية التي أخذها الباحث من هذه الدراسات أمكنه تحديد عناصر دراسته أو بالأحرى تحديد الفرضيات والمتغيرات التي ستسير عليها دراسته.

7- كما كانت الدراسات السابقة من مصادر المعلومات الأساسية للباحث فمن خلال هذه الدراسات قام الباحث باقتباس الكثير من المعلومات.

8- قام الباحث بإجراء العديد من العمليات المعرفية مثل المناقشات والتحليلات والمقارنات من خلال هذه الدراسات.

إجراءات الدراسة:-

وللإجابة عن تساؤلات هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب للدراسات التي تهدف إلى دراسة الظاهرة كما هي في الواقع.

مجتمع الدراسة: ويتكون مجتمع الدراسة من طلبة وطالبات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس.

عينة الدراسة: حيث تم اختيارها عن طريق تواصل الباحث مع عدد من طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس وتتمثل في:

1-العينة الاستطلاعية: وتشمل على عدد (20) من طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس.

الجدول رقم (1) يوضح عينة الدراسة الإستطلاعية

العينة الاستطلاعية	العدد	النسبة المئوية
ذكور	10	%50
إناث	10	%50
العدد الإجمالي	20	%100

2-العينة الفعلية: وتشمل على عدد (200) طالب وطالبة من طلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس.

الجدول رقم (2) يوضح عينة الدراسة الفعلية

العينة الفعلية	العدد	النسبة المئوية
ذكور	100	%50
إناث	100	%50
العدد الإجمالي	200	%100

أداة الدراسة:

وتتمثل أداة الدراسة في الاستبانة (إعداد الباحث) حيث اشتملت على عدد (16) فقرة.

صدق وثبات أداة الدراسة :

1- **صدق المحكمين:** حيث تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين من ذوى الاختصاص والخبرة لإبداء الرأي في فقراته بعدد (5) محكمين ثم أخذ آرائهم بعين الاعتبار.

2- **صدق الاتساق الداخلي:** حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية قوامها(20) من طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون في حساب مدى ارتباط كل عبارة بأداة الدراسة فكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (3) يوضح مدى ارتباط كل عبارة بالاستبانة باستخدام معامل الارتباط بيرسون

رقم العبارة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية	رقم العبارة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
1	0.749	0.01	9	0.846	0.01
2	0.638	0.01	10	0.843	0.01
3	0.869	0.01	11	0.678	0.01
4	0.687	0.01	12	0.895	0.01
5	0.746	0.01	13	0.687	0.01
6	0.836	0.01	14	0.727	0.01
7	0.766	0.01	15	0.864	0.01
8	0.739	0.01	16	0.786	0.01
معامل الارتباط الكلي				0.772	

من خلال نتائج الجدول السابق تبين لنا أن معاملات ارتباط العبارات بالاستبانة التي تتبعها كانت جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01) مما يؤكد على أن جميع عبارات الاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الصدق الداخلي.

ثبات أداة الدراسة:

ولحساب ثبات الاستبانة تم استعمال كلا من:-

1- معامل الثبات ألفاكرونباخ:

تم استخدام معامل الثبات (الفاكرونباخ) لحساب ثبات الاستبانة وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) للبيانات التي تم الحصول عليها من العينة الاستطلاعية كما هو موضح بالجدول التالي :-

جدول رقم (4) يوضح حساب ثبات الاستبانة باستخدام معامل الثبات الفاكرونباخ

عدد فقرات الاستبانة	معامل الثبات ألفاكرونباخ
16 فقرة	0.837

من خلال نتائج الجدول السابق نستطيع القول بأن الاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات.

2- باستخدام طريقة التجزئة النصفية:-

حيث تمت تجزئة عبارات المقياس إلى نصفين العبارات الفردية في مقابل العبارات الزوجية، وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون في حساب مدى الارتباط بين النصفين، وجرى تعديل الطول بمعامل سيبرمان وبراون وبمعامل حساب جتمان فكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (5) يوضح حساب ثبات الاستبانة باستخدام طريقة التجزئة النصفية

عدد فقرات الاستبانة	معامل الارتباط بيرسون	معامل الثبات جثمان	معامل سبيرمان وبراون
16 فقرة	0.722	0.846	0.866

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات للاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات.

جمع البيانات: حيث تم جمع البيانات عن طريق الاستبانة، حيث تم إرسالها ورقيا لعدد من طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس وتم إرجاع عدد (200) استبانة من عدد (200) استبانة موزعة.

تحليل البيانات: ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها قام الباحث باستخدام برنامج تحليل البيانات الإحصائية (SPSS) لمعالجة البيانات الإحصائية، وقد استخدم الباحث لذلك الأساليب الإحصائية الآتية المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، والوزن النسبي، والتوزيع التكراري، واختبار (ت).

نتائج الدراسة:-

نتائج السؤال الأول:

والذي يتمثل في: ما هي اتجاهات طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس نحو مشاركة المرأة في الحياة السياسية؟ وللإجابة عن هذا التساؤل ثم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانة فكانت النتائج كالآتي :

الجدول رقم (6) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية العامة لدرجات استجابة أفراد العينة على فقرات الاستبانة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التوافق
16 عبارة	1.40	0.48	%70	كبيرة

من خلال الجدول السابق نلاحظ توافق كبير لأفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة والتي تبحث في اتجاهات طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس نحو مشاركة المرأة في الحياة السياسية بمتوسط حسابي عام(1.40) وبانحراف معياري عام (0.48) وبوزن نسبي بلغ (70%).

نتائج السؤال الثاني:

والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور /إناث)؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وقيمة (ت) ودرجة الحرية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فكانت النتائج كالآتي :

الجدول رقم (7) يوضح استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لتحديد الفروق في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس

عدد فقرات الاستبانة	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
16 فقرة	ذكور	100	1.03	0.73	106	0.65	غير دال إحصائيا
	إناث	100	1.36	0.02			

ويتضح من النتائج المتحصل عليها من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور / إناث) حيث بلغت قيمة ت (0.65) وهي قيمة غير دالة احصائيا، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة عند مستوى الدلالة (0.01) والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور / إناث) ويرجع ذلك من وجهة نظر الباحث لارتفاع الوعي بين الجنسين لأهمية دور المرأة عموما وأهمية مشاركتها في الحياة السياسية خصوصا.

وبمقارنة نتائج الدراسات السابقة بنتائج دراسة الباحث نجد عدم توافق نتائج دراسة الباحث مع نتائج الدراسات السابقة، حيث أسفرت نتائج الدراسات السابقة على ضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، كما تضمنت العمل على تمكين المرأة في هذا الجانب، والعمل على القضاء على كل ما يعيق مشاركتها في العملية السياسية، كما أشارت إلى الظلم الواقع على المرأة وحرمانها من حقها في الترشح والمشاركة في الحياة السياسية، بخلاف نتائج دراسة الباحث التي سلطت الضوء على دور المرأة في الحياة بشكل عام وعن دورها في الحياة السياسية، حيث أقرت كل استجابات أفراد عينة الدراسة على حق المرأة في المشاركة السياسية وذلك بما يتواءم مع طبيعتها دون المساس بكرامتها وتحميلها مالا تطيق، كما نوهت دراسة الباحث على حقها في الانتخاب كأي فرد من المجتمع أسوة بأخيها الرجل، وتبني أي توجه سياسي تريده، كما أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن عدم تقلد المرأة المناصب القيادية وعدم مشاركتها بالانتساب إلى الاحزاب السياسية ليس استخفافا بها وبقدرتها بل لأنه يتعارض مع طبيعة المرأة التي فطرها الله عليها، كما أن لها الحق في الاعتراض على بعض القوانين التي تضر بمصلحة المجتمع ككل والمساعدة في سنها بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، كما أشارت إلى احترام حقوق المرأة وحمايتها والتمكين للحفاظ عليها والسعي للحفاظ على راحتها بدلا من التمكين لدورها السياسي الذي يسيء لأنوثتها ويستهلك طاقتها وقدراتها بلا داعي.

التوصيات:

وبعد الرحلة التي خضناها في هذه الدراسة والطواف في فصولها يوصي الباحث ب:

1. تسليط الضوء على دور المرأة في الحياة بشكل عام والحياة السياسية بشكل خاص بشكل يتلاءم مع طبيعتها.
2. بث المحاضرات التوعوية والندوات والبرامج المرئية والمسموعة للتعريف بالدور البارز الذي تلعبه في تربية النشء ودورها الطبيعي الذي فطرها الله عليه.
3. احترام المرأة والحفاظ عليها وعلى حقوقها دون المساس بحريتها.
4. إزالة اللغط القائم حول دور المرأة في العملية السياسية.
5. العمل على القضاء على جميع المحاولات التي تحاول التفرقة بين الرجل والمرأة.
6. كما يقترح الباحث إجراء العديد من الدراسات التي تبحث في موضوع الدراسة بشكل أكثر دقة وأكثر تعمقا وخصوصا تلك الدراسات التي تبرز دور المرأة الحقيقي بشكل عام.

المراجع :

أولا: المراجع العربية :

1. الرواشدة، أسماء ربحي، والرواشدة، علاء زهير.(2016) "المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 3(43)، 1353- 1372.
2. المخزومي، أمل.(1995) "دور الاتجاهات في سلوك الأفراد والجماعات"، رسالة الخليج العربي، (53)، ص:15- 46.
3. السنوسي، جميلة عبد الهادي.(2002) "أثر التغيرات الاجتماعية على المشاركة السياسية للمرأة الليبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عمر المختار.
4. الباز، داوود.(2002) "حق المشاركة في الحياة السياسية" دراسة تحليلية للمادة 62 من الدستور المصري مقارنة مع النظام السياسي الفرنسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ص: 15.
5. السرطاوي، زيدان أحمد.(1988) "الاتصال الشخصي مع المعوقين وعلاقته بالاتجاهات نحوهم"، مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.
6. أحمد، سيد أبو ضيف.(2007) " ثقافة المشاركة دراسة في التنمية السياسية"، القاهرة، دار النهضة العربية.
7. الخطيب، عمر ابراهيم.(1982) "التنمية والمشاركة السياسية في اقطار الخليج العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(40)، بيروت، ص: 15.
8. الموند، غابريال.(1997) "السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية" (تر: هشام عبد الله)، عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع.
9. النصراوي، فاتن إدوارد.(1986) "العوامل التي تؤثر في الدور القيادي للمرأة في المجتمع الأردني من وجهتي نظر الإناث والذكور"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
10. الحريص، فجر سمير عبد الله.(2015) "المشاركة السياسية للمرأة المغربية في الدار البيضاء وأثرها على صنع القرار السياسي دراسة في الأنثروبولوجيا السياسية"، رسالة ماجستير في الأنثروبولوجيا الاجتماعية.
11. المنوفي، كمال.(1979) "الثقافة السياسية المتغيرة"، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص :78.
12. المنوفي، كمال.(1987) "اصول النظم السياسية المقارنة"، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ص: 340.
13. الطبيب، مولود زايد.(2007) "علم الاجتماع السياسي"، ليبيا : منشورات جامعة السابع من أبريل.
14. الطبيب، مولود زايد.(2001) "دور التنشئة الاجتماعية في تنمية المجتمع"، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان، ص: 3.
15. العزاوي، وصال.(2012) "المرأة العربية والتغيير السياسي"، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ص: 56.
16. الصواني، يوسف.(2001) "إشكالات المشاركة السياسية للمرأة"، مجلة دراسات، العدد السادس، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة.
17. البكري، ياسين، وتركي، صالح كريم.(2013) "التنشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقراطي في العراق"، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص: 237 .
18. البشير، هيفاء، والشريدة، وهيام.(1985) "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني للمرأة الأردنية، عمان.
19. الدلو، نادية.(2011) "دور المرأة الفلسطينية في صنع القرار السياسي في السلطة الوطنية الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

20. بيبرس، إيمان، والبناء، شيماء، وعصمت، معالي أحمد.(2009) "المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي"، جمعية نهوض وتنمية المرأة، القاهرة، ص:4.
21. بيومي، سماح محمد العربي.(2013) "واقع المشاركة السياسية للمرأة في العالم"، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، العدد 67، ص: 329-358.
22. بكار، عبد الكريم.(2000) "تجديد الوعي"، دار القلم، دمشق، ص: 10.
23. تهامي، مروة محمد.(2013) "المشاركة السياسية للمرأة في ثورتي مصر وليبيا(2011) دراسة ميدانية مقارنة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية"، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الأفريقية، قسم الأنثروبولوجيا جامعة القاهرة.
24. حبيب، أحمد علي.(2006) "علم النفس الاجتماعي"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
25. حمادة، عماد.(2005) "الوعي والتحليل السياسي"، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص: 29.
26. درويش، زين العابدين.(1999) "علم النفس الاجتماعي": أسسه وتطبيقاته، دار الفكر العربي، القاهرة، ص: 68.
27. سمارة، نواف أحمد، والعديلي، عبد السلام موسى.(2008) "مفاهيم ومصطلحات في العلوم التربوية"، عمان، الأردن، دار المسيرة للطباعة والنشر.
28. شلق، هدى الخطيب.(2017)" أهمية دور المرأة في صنع القرار السياسي"، مقال صحفي منشور بتاريخ 27 أبريل، 2017،HEINRICH BÖLL STIFTUNG، بيروت، حيث تم الدخول على الموقع الإلكتروني lb.boell.org في يوم الثلاثاء 26 ديسمبر، للعام 2023م.
29. شقير، حفيظة.(2009) "المرأة والمشاركة السياسية"، كتاب منتدى التقدم مقاربات تقدمية في الثقافة والدين، شركة التقدم للنشر والتوزيع الكتاب الثاني، ص: 125.
30. شقير، حفيظة، وصرصار، محمد شفيق.(2014) "النساء والمشاركة السياسية: تجربة الاحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المهنية، منشورات المعهد العربي الحقوق الانسان، تونس، ص 11-12.
31. صالح، سامية خضر.(2005) "المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات حديثة نظرية ومنهجية تساهم في فهم العلم من حولنا"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص: 25 – 26.
32. عبد الوهاب، طارق محمد.(1999) "سيكولوجية المشاركة السياسية"، دار غريب، القاهرة، ص: 108-112.
33. عرابي، عبد القادر، والهمالي، عبد الله.(1983) "المرأة العربية والمشاركة السياسية"، دراسة ميدانية حول تغير الاتجاهات السياسية للمرأة العربية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ص: 715.
34. عبد الغفار، عادل.(2009)"الاعلام والمشاركة السياسية للمرة: رؤية تحليلية واستشراقية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص: 58.
35. علي، ناصر محمود رشيد شيخ.(2008) "دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة في فلسطين".
36. عدلي، هويدا.(2017) "المشاركة السياسية للمرأة"، القاهرة: مؤسسة فريدريش ايبرت.
37. غوانمة، نرمين يوسف، والثبيتات، قاسم جميل.(2010) "اتجاهات النخب السياسية حول مشاركة المرأة من خلال الكوتا"، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، (3) 3، ص: 245-226.
38. قادري، حسين.(2012) "المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية في العالم العربي – الجزائر نموذجا"، مجلة المفكر، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر.
39. قزادري، حياة.(2015) "التنمية السياسية: المفهوم... المشكلات والمقومات والآليات"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الرابع، جامعة الجزائر(3) جوان.
40. محمود، درية أحمد محمد.(2014) "المشاركة السياسية للمرأة السودانية منذ عام (1989)"، رسالة ماجستير قسم السياسة، معهد الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

41. منسي، محمود.(1990) "علم النفس التربوي للمعلمين"، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
42. نش، حمزة.(2011) "الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات الوطنية الجزائرية" مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر : قسم العلوم السياسية.
43. همشري، عمر أحمد.(2003) "التنشئة الاجتماعية للطفل"، دار صفاء للنشر والتوزيع.
44. وهبان، احمد.(2007) "التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية (رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث)"، القاهرة: كتب عربية.

ثانيا: المراجع الأجنبية :

1-ESCAB (2019), Women's Political Participation and Leadership Social Development Policy Briefs, (3).

Luian W.Pye, Aspect of Development.Boston.1966.2-

.3-Myran Weiner, Political participation criises of the political in leonard Binder and sequences in political development princent New Jersey Princeton University ,press, 1971,p.164.

الملاحق:

الاستبانة:

1. تلعب المرأة دورا هاما في العملية السياسية من حيث اختيار القادة وسن القوانين والتشريعات.
2. يحق للمرأة التصويت واختيار من يمثلها بحرية.
3. عدم تولى المناصب القيادية لا يعتبر إهانة للمرأة بل حفاظا عليها.
4. لا يختلف دور المرأة عن دور الرجل فكلاهما يصب في مصلحة بناء المجتمع.
5. لا يعتبر دور الرجل أكبر من دور المرأة بشكل عام.
6. المرأة هي من تصنع القادة.
7. يحق للمرأة المشاركة في العملية السياسية بما لا يمس من كرامتها وأنوثتها وطبيعتها.
8. للمرأة كامل الحق في اختيار توجهاتها السياسية.
9. ليس رفض تولي المرأة المناصب السيادية هو هدر لحقوق المرأة.
10. رفض تولي المرأة المناصب السيادية هو حفاظ على أنوثتها والفطرة السليمة التي خلقها الله عليها وحفاظا على الدور الكبير الذي تلعبه في بناء وتربية الأجيال.
11. يحق للمرأة أن تثقف نفسها سياسيا.
12. يحق للمرأة ان تعترض على بعض السياسات الظالمة للرجل والمرأة والمجتمع بشكل عام.
13. دور المرأة الذي فطرها الله عليه أعظم من دورها في العملية السياسية.
14. دور المرأة السياسي ثانوي أمام دورها في بناء وصناعة الأجيال فأساسي.
15. خوض غمار العملية السياسية أسوة بالرجل يهدر من طاقة المرأة ويحملها ما لا تطيق.
16. تصدر الرجل المشهد السياسي ليس انتقاصا من قدر المرأة بل مجرد توزيع للأدوار ليس إلا.